إشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية (العراق أنموذجا)

Problematic relationship between economic development and political instability in developing countries (Iraq model)

الكلمات الافتتاحية: مفهوم التنمية، معوقات التنمية، التنمية السياسية، العلاقات الخارجية من وجهة نظر سياسية

د. رشيد باني الظالمي
Dr.rashidban@hotmail.com

د. غسان طارق ظاهر
Dr.Ghassan٧٩@yahoo.com

الملخص

تناول موضوع البحث إثبات العلاقة القوية بين مشاريع التنمية والوضع السياسي في أي بلد. إن البلدان التي تعيش استقرارا سياسياً يمكنها أن تطبق برامج تنموية ناجحة، أما البلدان التي تعيش فوضى سياسية فإن مشاريعها التنموية سوف يصيبها الفشل وهذا ما تم إثباته في العراق من خلال البحث.

منذ تأسيس الدولة العراقية والانقلابات العسكرية والحرب الأهلية لم تعرف الركود، وكانت فترة الحرب العراقية الإيرانية وحرب الكويت حتى هذا اليوم من أسوء الفترات التي عاشها المجتمع العراقي. إن عدم الاستقرار السياسي في العراق يعني غياب القانون وفوضى الأمن وتبديد الثروة، وهجرة أصحاب رؤوس الأموال، وكذلك يعني كما جاء في البحث غياب الخطط والبرامج الاقتصادية التي تطور وتحفظ القطاع العام بسبب توجه النظام السياسي إلى الاهتمام بالسلطة والتمسك بها، وتسخير المال العام من أجل التسليح والحرب الأهلية وهو ما يعرقل ويتعارض بشكل بديهي مع برامج البناء والتنمية.

من خلال البحث العراق بحاجة إلى سياسات تنموية صحيحة شاملة وفق استقرار سياسي أكيد. الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات النفط مما يضفي عليه صفة عدم الاستقرار والثبات، ومن المؤكد أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي قد لعبت دورها في عدم استغلال تلك العوائد بشكل صحيح في مشاريع التنمية القومية.

جاء في البحث إن عدم الاستقرار السياسي يعني عدم الثبات على السياسات الاقتصادية، لأن السياسات الاقتصادية هي انعكاس للوضع السياسي والأيديولوجية الحاكمة، وحينئذ فإن أي تغيير سياسي سوف ينعكس على تلك السياسات ومنها خطط وبرامج التنمية. من القطاعات المهمة التي تخضع إلى برامج التنمية والتي تتأثر بالاستقرار السياسي هو قطاع الزراعة نلاحظ تدني مساهمة الزراعة من إجمالي الناتج المحلي (GDP)

وتم إنهاء البحث بعدد من الحلول والمقترحات من هذه الحلول أن العراق يحتاج إلى نظام دستوري ديموقراطي، حكومة مدنية وطنية، تكوين مجلس اقتصادي يضم علماء الاقتصاد العراقيين في الداخل والخارج لرسم السياسة الاقتصادية للبلد، اعتماد التكنوقراط في إدارة المؤسسات الاقتصادية والذي يمكن أن يطور تلك المؤسسات.

Abstract

Dealt with the subject of research to prove the strong relationship between development projects and the political situation in any country. The countries in which they live political stability can be applied to development programs are successful, the countries in which they live political chaos, the development projects will infect failure and this is what has been demonstrated in Iraq through research.

Since the founding of the Iraqi state and military coups and civil war did not know the recession, and the period of the Iran-Iraq war and the war in Kuwait until the day of the

worst periods experienced by the Iraqi society. The political instability in Iraq means lawlessness and chaos, security and dispel the wealth, and the migration of the owners of capital, as well as the means as stated in the search absence of economic plans and programs that develop and maintain the public sector because of the orientation of the political system to pay attention to power and stick to it, and harness public money for reinforcement The civil war, which impedes the contrary intuitively with the construction and development programs.

Search through Iraq needs a comprehensive development policies are correct according to certain political stability. Iraqi economy Rei economy depends on oil revenues, which makes it a recipe instability and stability, be sure that the phenomenon of political instability have played a role in the lack of exploitation of those returns correctly in national development projects.

According to the research that political instability means unsteadiness on economic policies, because economic policy is a reflection of the political and ideological situation of the ruling, and then any political change will be reflected on those policies, including the development plans and programs. Of important sectors that are subject to development programs, which are affected by political stability is the agriculture sector note the low contribution of agriculture to the gross domestic product (GDP)

Were terminated Find the number of solutions and proposals of these solutions that Iraq needs a democratic constitutional order, national civilian government, configure the economic council includes economists Iraqis at home and abroad for the economic policy of the country, the adoption of technocrats in economic institutions management, which can develop those institutions.

المقدمة :

عاشَت معظم دول العالم في القرن العشرين فترات من عدم الاستقرار السياسي أثرت بشكل واضح على المشاريع التنموية في تلك الدول، اذ ان الخطط الاقتصادية والتنموية للسياسيين المعدة داخل البيت السياسي تتناغم وتنسجم مع الافكار السياسية لذلك الحزب التي ممكن ان تصب في مصلحة البلد او لا، لكنها ترمي الى المصالح الشخصية اولا، الامر الذي يعمق حالة التخلف الاقتصادي، أو عدم مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، وخاصة في العلوم التي تتضمن نهجاً للتطور العلمي الحديث.

تشير الاحداث التاريخية ان الحرب العالمية الأولى كانت شرارتها الأولى سبباً اقتصاديا وهو الرغبة في التوسع الاستعماري الا ان القرار المباشر كان سياسيا على إثر أزمة دبلوماسية نشبت حينما أعلنت الإمبراطورية النمساوية المجرية الحرب على مملكة صربيا بسبب اغتيال ولي عهد النمسا الأرشيدوق فرانز فرديناند وريث عرش الإمبراطورية النمساوية الهنغارية مع زوجته من قبل طالب صربي يدعى غافريلو برينسيب أثناء زيارتهما لسراييفو في ٢٨ يونيو١٩١٤، وحينما انتهت الحرب لم تترك للدول التي اشتركت فيها شيئاً من الذي بنته اقتصادياً فضلاً عن مشاريع تنموية مستقبلية محتملة.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ وكانت أوروبا حينها تعيش غلياناً سياسياً وأوضاعاً مضطربة ونزعات توسعية، وما أن انتهت الحرب حتى استيقظت أوروبا لترى آثار الحرب وهي تنقض على الإرث الحضاري والاقتصادي، وتدمر ما بناه الإنسان في مرافق الحياة المختلفة لاسيما في ما يخص اقتصادات دول أوروبا المتطورة، وبعد أن حلّ الاستقرار السياسي في بعض تلك الدول، من خلال تغير الأنظمة وإرساء مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بدأت أوروبا في تفعيل مشاريعها الاقتصادية والتنموية كما في إعمار أوروبا وفق مشروع مارشال● وكذلك إعادة بناء وإعمار شرق أوروبا واليابان، وهو مؤشر مهم للعلاقة الجدلية بين عدم الاستقرار السياسي ومشاريع التنمية في تلك البلدان.

بيد أن الدول التي بقيت ساخنة وغير مستقرة في وضعها السياسي وأنظمتها الحاكمة، لم تخط في مجال البناء والتنمية وبقيت متخلفة كما هو في حروب الهند الصينية، حرب فيتنام وكوريا ولاوس ١٩٥٦، وما حدث في دول منطقة الشرق الأوسط. فالاستقرار السياسي يعني الأمن وسيادة القانون وإمكانية وضع رؤية مستقبلية تنموية، تضمن نجاح القطاع الخاص بحكم القانون والضمانات من خلال الضوابط المشرَّعة له، وتحفظ القطاع العام مع حفاظ على الثروة والمال العام، وعدم الاستقرار السياسي يعني غياب القانون وفوضى الأمن وتبديد الثروة، وهجرة أصحاب رؤوس الأموال خوفاً على حياتهم وأموالهم، وغياب الخطط والبرامج الاقتصادية التي تطور وتحفظ القطاع العام من حيث إمكانية الانقلابات العسكرية والاهتمام بالسلطة والتمسك بها، وتسخير المال العام من أجل العسكرة والتسليح والحرب الأهلية وهو ما يعرقل ويتعارض بشكل بديهي مع برامج البناء والتنمية. كانت الحروب المستمرة بين العرب وإسرائيل أمثلة حية على عدم الاستقرار السياسي، واستنزاف ثروات البلاد على الميزانيات العسكرية واستنزاف الثروات البشرية والطبيعية، مما قاد إلى العديد من الانقلابات العسكرية وعسكرة المجتمع وتوجيه الميزانيات نحو التسليح بدلاً من التنمية، من أجل الحفاظ على الأنظمة السياسية المتسلطة والتي جاءت بطرق غير ديمقراطية، كانت حرب فلسطين ١٩٤٨ سبباً في هجرة شعب، وهدر ثروة وتدمير اقتصاد، وهزيمة حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧ وكيف دفعت ثمنها شعوب المنطقة من شبابها ورجالها وكيف استنزفت ثرواتها ودمرت اقتصاداتها، وبعدها حرب تشرين ١٩٧٣ ولبنان ١٩٧٥واليمن ..

العراق هو أحد تلك الدول التي لم تعرف الاستقرار السياسي، فمنذ تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ والانقلابات العسكرية وعسكرة المجتمع والحرب الأهلية لم تعرف الركود، وكانت المدة من بداية الثمانينيات من القرن الماضي مدة الحرب العراقية الإيرانية وحرب الكويت ١٩٩٠ حتى هذا اليوم من أسوء الفترات التي عاشها المجتمع العراقي والاقتصاد العراقي والتي تكشف دقة العلاقة والإشكالية بين عدم الاستقرار السياسي والتنمية القومية والتي سيتم تناولها في البحث.

أهمية البحث :

تنبع اهمية البحث من بيان العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي واثره في واقع التنمية الاقتصادية نتيجة ضعف او غياب الفلسفة او الفكر الاقتصادي الذي يحدد الاطار القانوني والتشريعي تحت مظلة السياسة والسياسيين فضلا عن التشريع الاقتصادي بأيدي سياسية ليس لها أي صلة او ادراك بعلم الاقتصاد، الامر الذي يتطلب دراسة المؤثرات السياسية الداخلية في بيئة الاقتصاد العراقي علاوة على التأثيرات الخارجية التي منعت بعض اصحاب القرار في العراق

● مشروع مارشال : مشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية ووزير الخارجية الأميركي منذ يناير ١٩٤٧ والذي اعلنه بنفسه في ٥ يونيو من ذلك عام (١٩٤٧) في خطاب امام جامعة هارفارد وكانت الهيئة التي اقامتها حكومات غرب أوروبا للإشراف على إنفاق ١٢.٩٩٢٥ مليار دولار أميركي قد سميت " منظمة التعاون والاقتصادي الاوربي" وقد ساهمت هذه الأموال في إعادة اعمار وتشغيل الاقتصاد والمصانع الاوربية.

من ان يكونوا اسياد القرار، لذا تطلب الامر دراسة مشكلة التنمية في ضوء مستجدات التطورات السياسية في العراق ومن هنا جاء اقتراح هذا البحث.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في مجموعة من الاسئلة يرى الباحثان انها ممكن ان تسهم في اغناء متن البحث، وستكون انطلاقة لموضوعة البحث وهي:

- ✓ **هل ان زيادة التداخل بين القرار السياسي والاقتصادي في العراق قد ادى الى تعميق مشكلة التخلف في العراق؟**
- ✓ **هل ان النظام الاقتصادي في العراق نظام مشوه، يشهد غياب شبه تام للمنظور الاقتصادي؟**
- ✓ **هل ان مسار التنمية الاقتصادية يسير وفق خطط اقتصادية مدروسة، وهل ان ابعاد التنمية هي سياسية بالمقام الاول.**
- ✓ **هل يدرك الساسة العراقيين ان سجالاتهم وتخندقهم الطائفي والحزبوي كان عاملا مهما في ضياع فرص كثيرة كانت ستتحقق مع تنامي اسعار النفط العالمية طفرة نوعية للاقتصاد العراقي؟**

فرضيات البحث :

يرى الباحثان أن فرضيات البحث التي تم اقتراحها لتكون مداراً للبحث والدرس والتحليل واستخلاص النتائج الضرورية والتي تكون قابلة للنفي أو الإثبات هي:

- ✓ **ان فلسفة الدولة السياسية وتشريعاتها والاختلالات والازمات السياسية ذات علاقة قوية مع فلسفة الفكر الاقتصادي.**
- ✓ **هناك علاقة بين البيئة السياسية للعراق المتمثلة بالسلطة صاحبة القرار وبين قراءة نتائج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.**
- ✓ **هنالك علاقة بين تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية والمؤثرات السياسية الداخلية والخارجية على العراق.**

هدف البحث :

ان استعراض الاحداث التاريخية المتعاقبة للعراق تشير الى ان الأحداث السياسية كان لها دورا في استنزاف خطط التنمية المرجوة. لذا فان موضوعة البحث تهدف الى بيان الدور الفاعل للمؤثرات السياسية التي كانت سببا لتراجع وتخلف الهيكل الاقتصادي، من خلال دراسة المعوقات السياسية في العراق بالاعتماد على بيانات فعلية تعكس تردي القطاعات الاقتصادية نتيجة عدم الاستقرار السياسي الذي يشهده العراق منذ عقود طويلة من حروب مدمرة وصراعات حزبية وطائفية تجلت بأبشع صورها في حروب داخلية اهلية بين مكونات الشعب العراقي كالحرب الاهلية عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نتيجة تنامي ظاهرة الارهاب الذي ولدته بعض الجماعات المتطرفة من داخل العراق وخارجه الى الحرب على داعش وبعض العراقيين المتطرفين المتعاونين مع الكفر والارهاب، والتي اثرت بشكل سلبي على واقع الاقتصاد العراقي، لذا يحاول الباحثان دراسة وايجاد مقترحات وحلول للوضع الراهن.

المحور الاول/التنمية الاقتصادية المفهوم والابعاد

١- مفهوم التنمية

تبلور مصطلح التنمية في مفهومه الاقتصادي على أثر الدمار الهائل الذي أصاب الإنسان والبنية التحتية بعد الحرب العالمية الثانية، ورغبة تلك البلدان في إعادة بناء اقتصاداتها وكان ينظر إلى التنمية وقتذاك على أنها مرادف إلى انها احداث تغيير فجائي لهيكل الاقتصاد ممثلا في الناتج القومي الإجمالي، ويرى ميشيل تودارو ان التنمية هي قدرة الاقتصاد القومي والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الاولية ساكنة نوعما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد بمعدلات تتراوح ما بين ٥%-٧% او اكثر من ذلك[١] .

و للتنمية تعريفات كثيرة اخرى اذ يرى الاقتصادي الأمريكي GERALD MEIER أن التنمية "هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن. اما Arthur Lewis فيبين أن المسألة الرئيسية في نظرية التنمية الاقتصادية تكمن في فهم تلك العملية التي بنتيجتها يبدأ المجتمع بادخار ١٢ % من الدخل القومي بدلا من ٥ %. كما يعتقد Rostow مع كل ما يترتب عن ذلك من تغيير في المؤسسات و التقني[٢] .

وكأن المسألة وفقا لذلك تنحصر في زيادة مصادر التراكم إلى درجة تكفي لرفع معدل النمو بصورة تفوق معدلات زيادة السكان مما يؤدي إلى تحرير الاقتصاد الوطني من حالة الركود الاقتصادي و الدخول في مرحلة الانطلاق. في حين أن التنمية الاقتصادية عملية معقدة مركبة تتداخل فيها الكثير من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية أما الادخار وزيادة التراكم يعد أحد عوامل التنمية و لا يمثل كل أركانها[٣] .

ان التنمية الاقتصادية هي عملية فجائية تشمل اعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية بشكل عام من خلال ايجاد او استحداث للأليات جديدة من شانها ان تعزز قدرة وقوة الاقتصاد كإقامة مشاريع عملاقة او تهيئة وهيكلة مصانع قديمة او بنى تحتية.....ان النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية كثيرة ابتداءً من النظريات الكلاسيكية حتى النظريات الحديثة المفسرة لألية التنمية الاقتصادية والتي سنتناولها جزء منها بإيجاز وهي:

١- **نظرية الثنائية الاجتماعية J.K.Boek (١٩٥٣)) : يرى ان المجتمعات الشرقية غالبيتها اسلامية عانت من ازدواجية اجتماعية بسبب استيرادها لنظام غربي ليتواجد بجانب النظام الاجتماعي الداخلي في هذه الدول، ويرى Boeke ان هناك خلافات رئيسة بين هذين النظامين وان كلا منهما يتطور في اتجاهات مختلفة، ويترتب على ذلك وجود ثنائية اجتماعية تتمثل في التضارب والانفصال الشبكي لنظامين اجتماعيين يعكسان حياتين اجتماعيتين على درجة كبيرة من التباين، وتستمر هذه الثنائية بسبب ما تتمتع به المجتمعات الشرقية من خصائص تجعل من الصعب على النموذج المستورد ان ينفذ الى اعماق المجتمع الشرقي، وان استطاعت تلك الثنائية ان تخلق اضطرابا في هذه المجتمعات وتحدث تشويها واضحا في خصائصها التقليدية[٤].**

٢- **نظرية Hagen المجتمع القروي(١٩٦٣): يرى هاجن أن هناك عدة دوافع تؤثر سلباً في تصرفات أفراد المجتمع القروي وتعوقه عن تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هذه الدوافع، إرضاء الآخرين أو المجاملة، والاعتماد على الآخرين والرغبة في عدم تحمل المسؤولية (السلبية(، والمحسوبية، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان**

---

[١] – ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن الحسني، محمود حامد محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٦، ص٥٠–٥١.

[٢] – زليخة بلنحاشي، التنمية الاقتصادي في المنهج الاسلامي، اطروحة دكتوراه، جامعة منتوري–قسنطينة/ كلية العلوم والتسيير الاقتصادية، الجزائر، ٢٠٠٧،ص١٧.

[٣] –محمد عبد المنعم عفر : السياسات الاقتصادية في الإسلام، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية القاهرة، ١٩٨٠، ص. ١٦٣.

[٤] – د. صلاح الدين فهمي محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية في الاسلام، الناشر المؤلف، كتاب منشور على شبكة المعلومات الدولية ص ٢٠٠–٢٠١ حسب الرابط www.alkottob.com.

المناسب، وتضارب القوانين وما ينجم عنه من استغلال النفوذ والرشوة، وهي أمراض اجتماعية تحول دون التنمية[٥].

٣- الاتجاهات والمعايير الحديثة في التنمية تعددت آراء الباحثين والخبراء التنمويين حول المؤشرات والمعايير الأكثر أهمية وأولوية للتنمية، ففي حين أكدت دراسات عديدة على متوسط دخل الفرد، ومعدل التراكم الرأسمالي، ودرجة التعقيد الصناعي، ومدى استهلاك الفرد من البروتين الحيواني، واستهلاكه من الكهرباء، أكدت دراسات أخرى أهمية العوامل الثقافية والمهارات البشرية التي تراعي قيمة الإنسان وحريته وكرامته، ومن هذه الدراسات[٦]:

- ميشيل تودارو "التنمية الاقتصادية" ركز الكاتب على اهمية البحث عن معايير جديدة وضرورة تحقيق تلك المعايير لكي تحدث التنمية، من أبرزها زيادة فرص النمو في الدخل القومي وتوزيعه بعدالة ورفع مستويات المعيشة، وإيجاد فرص العمل والتعليم واخيرا التحرر من العبودية للآخرين أي التبعية (تبعية الدول النامية للدول المتقدمة) والحرية في الاختيار ومعالجة الفجوة بين الريف والحضر[٧].
- في تقرير اللجنة المنبثقة عن مشروع الأمم المتحدة الإنمائي أضيفت مؤشرات أخرى للتنمية تتمثل في العدالة من خلال التكافؤ في فرص التعليم والعمل والحرية السياسية ومدى المشاركة السياسية للأفراد ومعدل التحضر (من خلال العلاقات الإنسانية.
- اورد هنري برتون في كتابه "البحث عن الرفاه" (١٩٩٧) وردت معايير ومؤشرات جديدة مثل الحصول على وقت كاف للراحة، وأشكال مرضية لاستخدام هذا الوقت، والرضا الوظيفي، وظروف عمل جيدة، وحرية اختيار الوظائف وطرق المعيشة، وتقدير الذات واحترامها، والتحرر من الظلم والاضطهاد والتحيز والأذى والاستغلال، والأمان من المضايقة والمحسوبية والاعتقال التعسفي، والإصرار على حق الفرد في تأكيد ثقافته التقليدية وقيمه الدينية... الخ .ويرى بروتون أن تراكم المعرفة وتطبيقها في المجالات التقنية والإدارية والتنظيمية تشكل جوهرا لعملية النمو وبالتالي جوهرا لرفاه الفرد. وهو يرفض الوصفات والمعايير التي يقدمها البنك الدولي مثل زيادة الصادرات أو تخفيض سعر الصرف والخصخصة... الخ، كما انه ناقد شديد للتركيز على السياحة ويفضل شيئا من الحماية الجمركية على المنتجات الوطنية[٨].

٢- الشرائط العامة للتنمية[٩]:

أ- القوى الداخلية تعد اول الشرائط للازمة للتنمية من خلال اقامة قاعدة داخلية من داخل المجتمع النامي، لا من خلال الاعتماد على القوى الخارجية، ان جل ما تستطيع القوى الخارجية الفاعلة هو حفز القوى الداخلية وتسهيل مهمتها، أي انها تقدر على مساندة التنمية في مجراها لا على الحلول محلها.

ب- جعل السوق تامة التي من شانها ان تحدد من انتقال عناصر الانتاج من القطاع الاقل انتاجية الى القطاع الاكثر انتاجية، وان تعيق انتقال الاسواق ونموها وتحدد من اثر التوسع في قطاع ما على حساب قطاع اخر، من خلال الاستغلال الاوسع للفرص المتوفرة من ضمن التكنولوجيا المتوفرة والمعرفة والموارد الحالية للحصول على المزيد من الانتاجية الى جانب توسيع المعرفة بفرص السوق.

---

[٥] – كمال توفيق حطاب، رؤية اسلامية نحو التنمية، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٣٣، العدد ٢، الاردن، ٢٠٠٦، ص٤.

[٦] – المصدر نفسه ، ص ٦.

[٧] – لمزيد من الاطلاع ينظر الى : ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق.

[٨] – كمال توفيق حطاب، مصدر سابق، ص٣٧٣.

[٩] – جيرالد ماير ، روبرت بولدوين ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة يوسف الصائغ، مكتبة لبنان، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص١٢١-١٤٥.

ج- تجميع رأس المال اذ يتفق معظم الاقتصاديين على ان تجميع راس المال الحقيقي اشتراط رئيسي للتنمية في ظل وجود قطاع مصرفي سليم يعمل كأداة حقن فضلا عن الاستثمار في السلع الانتاجية لا الاستهلاكية.

د- قواعد الاستثمار اذ يجب ان تحدد القواعد الرئيسية للاستثمار بعد عملية تجميع راس المال اللازم لبدء العملية التنموية، لان طبيعة الانفاق الاستثماري من حيث اختيار الصناعة واسلوب الانتاج تقرر ما اذا كان مقدار ما من الاستثمار يسهم قدر المستطاع في التنمية.

هـ- استيعاب الرسمال والاستقرار اذ من الخطأ الظن ان بمقدور البلد الفقير استيعاب راس المال دون حدود وباي معدل، فلكل بلد قدرته الاستيعابية المحدودة، وهي قدرة يحددها عموما، مدى توفر العوامل المكملة للإنتاج التي يتعاون راس المال معها من جهة، وتحددها المتطلبات الضرورية لتحاشي التضخم والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات من جهة اخرى.

٣- المعوقات السياسية للتنمية الاقتصادية

تمتاز عملية التنمية بانطلاقة شاملة نحو التغيير الشمولي باتجاه تصاعدي وصولا لغايات واهداف محددة. لذا فهي تواجه عقبات ومحددات كثيرة منها ضعف الدخل القومي، وضعف الادخار المحلي او ما يسمى بفجوة الادخار- الاستثمار، فضلا عن الحالة الاجتماعية للسكان واثره على التنمية، .....واامورا كثيرة تؤثر بشكل او باخر في مسار التنمية بكافة ابعادها، الا ان الذي يعنينا هنا هو البعد السياسي او القرار السياسي باعتباره اساس الدراسة، لذا سيتم تسليط الضوء على هذا البعد دون التعرض الى الابعاد الاخرى المؤثرة في التنمية الاقتصادية لأنها اشبعت بكتابات كثيرة جدا.

يتداخل علم الاقتصاد مع السياسة، ولعل هذا لم يكن شيء عارض لان نشئه علم الاقتصاد بدأت بمفهوم الاقتصاد السياسي بعدما اشتق من رحم فلسفة الاخلاق، قبل ان يتم الفصل بين المفهومين، فمنذ بداية القرن السابع عشر بات علم الاقتصاد هو ذاته علم السياسة وتجلى ذلك عندما نشر أنتوان دي مونكريتيان كتابه (الاقتصاد السياسي) عام ١٦١٥ والذي قدم فيه نصائح للملك تتعلق بطرق الوصول الى الثراء للبلد، لذا فان القرار السياسي يعد من المؤثرات المهمة الفاعلة في بنية الاقتصاد لدولة ما، نجد ذلك واضحا في بلدان النهج الاشتراكي والتي تكون فيها الدولة هي المحركة لكل مفاصل القطاعات الاقتصادية، ان زعزعة النظام السياسي وعدم الاستقرار وتغير السلطة من نظام شمولي الى نظام ديمقراطي فضلا عن الحروب الداخلية والخارجية لها اثارا سلبية وخيمة، ترمي بظلالها على مستقبل التنمية.

تعاني البلدان النامية من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي وهذا ما ادى الى تراجع مؤشرات النمو والتنمية فضلا عن التبعية الاقتصادية والسياسية، اذ لا يمكن ان يوجه الادخار المحلي لرفد العملية الاستثمارية في ظل عدم وضوح في الرؤية وغياب القانون المنظم لهذه العملية، وشيوع حالة الفساد المالي والاداري نتيجة استغلال المنصب والسلطة له، فضلا عن ان الاستثمار شديد الحساسية اتجاه المخاطر كتقلبات الاسعار ومن ضمنها اسعار الفوائد والصرف ... فضلا عن الوضع الامني المتردي الذي يسهم بشكل فاعل في هروب رؤوس الاموال الداخلية الى الخارج اضافة الى تردد الشركات الاجنبية في الاستثمار داخل حدود البلد الذي يشهد عدم استقرار سياسي.

ولأجل بيان الاثر السياسي على العلاقات والخطط الاقتصادية وبنية القطاعات وضعت عدة مقاييس لقياس حالة التدهور السياسي واثره على مستقبل التنمية الاقتصادية تبناها بروتوكول جنيف من خلال مؤشر السلام العالمي Global Peace Index هو محاولة لقياس وضع المسالمة النسبي للدول والمناطق. وهو من إنتاج معهد الاقتصاد والسلام، ووضع بالتشاور مع فريق دولي من الخبراء والمعاهد ومراكز البحوث، بالتعاون مع مركز دراسات السلام والنزاعات في جامعة سيدني، أستراليا مع تحليل البيانات من قبل الاستخبارات الاقتصادية. القائمة الأولى بدأت

في ايار٢٠٠٧ ،وهذه الدراسة هي من بنات أفكار رجل الاعمال الأسترالي ستيف كيلليا وإقراره من قبل الأفراد مثل الدلاي لاما، والأسقف دزموندتوتو، ومحمد يونس، ورئيسة أيرلندا السابقة ماري روبنسون والرئيس الأمريكي الاسبق جيمى كارتر[١٠]، يعتمد هذا المؤشر على ٢٤ مسبب جوهري سياسي لدمار وتراجع معدلات النمو الاقتصادي فضلا عن تردي حالة بلد ما وهي (عدد الحروب الداخلية والخارجية مستويات الجريمة المظاهرات اعداد الوفيات تزايد الانفاق العسكري ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي .....الخ) .

المحور الثاني/التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في العراق

شهد مصطلح التنمية الاقتصادية تطورا ملحوظا اذ لم يعد يقتصر على التنمية الاقتصادية بمفهومها الاقتصادي المتعلق بتطوير القطاعات الاقتصادية وانما تطور المصطلح وأخذ بعداً جديداً ليمتد إلى أبعد من المفهوم الاقتصادي من حيث أن التنمية الحقيقية لأي بلد لا يمكن أن تتم من خلال البعد الاقتصادي فقط بل أن التنمية يجب أن تشمل الجوانب الأخرى الاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها، من حيث أن التنمية الحقيقية بشكل عام والاقتصادية على نحو الخصوص هي التي تأخذ بنظر الاعتبار كافة القطاعات لاعتماد بعضها على البعض الآخر وتكاملها معه، وأن تستثمر الموارد الطبيعية والبشرية بشكل مستدام متجدد، ويكون التطور بشكل متوازن متكامل منها نشأ مفهوم التنمية المستدامة والتي تعني عملية تصمم فيها السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية وسياسات الطاقة والزراعة والصناعة جميعاً بحيث تؤدي إلى التنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً[١١]، وتنمية أي قطاع من القطاعات الاقتصادية يتطلب دراسة علمية تأخذ بنظر الاعتبار القوة الكامنة للتطوير وكذلك المعوقات التي تقف أمام ذلك القطاع. سيتم تناول اثر المعوقات السياسية في التنمية الاقتصادية في العراق من خلال الاتي:-

١- التنمية البشرية

تشمل التنمية ميادين المجتمع والإنسان أيضاً، أو ما يسمى التنمية البشرية حيث إن الإنسان هو القوة الفاعلة والمبدعة التي تدير المشروع من حيث تأهيله وبناءه بمستوى المشروع التنموي المرجو تطويره، اذ أن الاستثمار في رأس المال البشري لا يقتصر تأثيره الإيجابي في إنتاجية العمل وإنما يؤثر إيجابياً أيضاً في نواح أخرى تتصل اتصالا مباشراً بعملية التطور الاقتصادي، لاسيما العمالة، الآراء الاجتماعية نحو العمل والإنتاج، الجدارة الشخصية في الإدارة، العناية بالنظافة والصحة، المواظبة على العمل، الوعي بالمسؤولية[١٢].

فالتنمية البشرية تعتمد التعليم أساساً في بناء الإنسان وتطويره، وقد أعاق النظام السياسي في العراق تنمية الإنسان وتعليمه من خلال دعوة الشباب إلى الخدمة العسكرية، وعسكرة المجتمع والحرب الأهلية والهجرة، مما أوجد أجيالا من الشباب غير المتعلم والذي يشكل عائقاً أمام مشروع التنمية الوطنية. تشير البيانات لسنة ٢٠١١ إلى إن معدل من هم بحالة أمّي ٢٢,٩% ونسبة من اكتسب الحد الأدنى من القراءة والكتابة ٥٨,٣% ومن حصل على إعدادية فما فوق ١٩,٨% وشكلت الأمية بين الإناث نسبة أعلى مقارنة بالذكور، وفي الريف النسبة أعلى من في المدينة وتكون أعلى في الفئات العمرية التي تزيد على الخمسين سنة، لقد سعت خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤ في مجال التنمية الاجتماعية إلى إعطاء عناية خاصة للفئات الهشة محدودة الدخل لتحسين أحوالهم المعيشية وتدعيم فرص الاستقرار الاجتماعي وتقوية مؤسسة الأسرة ومراعاة اعتبارات التوازن بين حقوق وواجبات شركاء التنمية من دولة ومؤسسات عامة وقطاع خاص ومجتمع مدني، فقد حققت شبكة الحماية الاجتماعية تغطية عالية بشمول الفئات الهشة من

---

١٠ – لمزيد من الاطلاع ينظر الى ذلك معهد السلام والاقتصاد على الموقع الالكتروني http://economicsandpeace.org/ .

١١ – د. رواء زكي يونس، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي ، دار زهران، الموصل ،٢٠١٣ ،ص١.

١٢ – د. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر، دار الملاك للفنون، ط٣، ٢٠٠٩ ، ص٥٤

معوقين وأرامل ومسنين وإن التذبذب في نسب المشمولين خلال ٢٠٠٩-٢٠١٠ يعود إلى تغير ضوابط الشمول في الشبكة واستبعاد الحالات غير المشمولة بالضوابط [١٣].

٢- الواقع الصحي وتراجع مؤشرات التنمية

لقد أثرت الحروب على تعطيل نظام الرعاية الصحية، عندما وظفت المستشفيات والخدمات الصحية إلى الجرحى والمصابين من الجنود المحاربين، وترك شرائح مهمة من المواطنين هي بحاجة إلى الأدوية، بسبب الأمراض والأوبئة وسوء التغذية كالمواليد من الأطفال وطلاب المدارس وحتى المواطن العادي الذي لا يقوى على شراء الدواء وتكاليف العلاج، وكان رفع الدعم الحكومي لأسعار الأدوية والخدمات الصحية العامة قد أثرت بشكل كبير على ميزانية الفقير وذوي الدعم المحدود فارتفعت نسبة الوفيات وانتشرت كثير من الأمراض بعد أن دمرت الحرب البرامج و إدارة المخزون من الأدوية، وخطط التوزيع. وضع المياه والصرف الصحي التي تفاقمت بسبب الحرب ، لا تزال تؤثر سلبا على الوضع الصحي غير المستقر بالفعل الذي كان قائما في ظل نظام الحصار الدولي.)[١٤].

إن الإهمال لم يقتصر على مجال واحد من مجالات البنية التحتية فقد ورد في تقرير خطة التنمية بأن مشاريع الصرف الصحي لم تزداد في كل من بغداد وبقية المحافظات، حيث بقيت عند العدد ٣ مشاريع في بغداد للمدة ٢٠٠٩-٢٠١١ و٢٩ مشروعاً في المحافظات عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ وازداد إلى ٣١ مشروعاً عام ٢٠١١ مما يؤكد عجزها عن تغطية السكان المخدومين بنسبة ١٠٠% في بغداد و٣٥% في المحافظات[١٥].

٣- الاقتصاد السياسي للتنمية

يرى منظري النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد بوجوب فصل الاقتصاد عن السياسة وعدم تدخل السلطة في حركة السوق سوى الحماية والأمن، إلا إن الواقع اليوم يرى حالة التداخل والتكامل بين الاقتصاد والسياسة ولا يمكن الفصل بينهما، فلا يمكن تبني سياسة اقتصادية دونما سلطة سياسية، تتبنى خطة اقتصادية وفق أيديولوجيات السلطة الحاكمة والنظام السياسي القائم، تتخذ القرارات وتهيمن على الثروة والمال من خلال القوة، فالدول الكبرى تفرض سياساتها الاقتصادية على الدول الضعيفة من خلال أنظمتها السياسية، كما تحمي اقتصاداتها بالقوة لاسيما تلك التي تمتد خارج الحدود من خلال الشركات والاستثمارات العملاقة عندما تتعرض للخطر أو التدهور. إن القاعدة والنمط لتوالي الأحداث منذ الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين تنص على عدم فصل الاقتصاد عن السياسة. بل إن تسيس الاقتصاد سيضحى صفة هذا القرن [١٦].

على ضوء ذلك فإن الوضع السياسي، سواء أكان مستقراً أو غير مستقر سوف يلقي بضلاله على مشاريع التنمية القومية، التي هي انعكاس حقيقي وامتداد لذلك الوضع السياسي والتي تشمل كل مجالات الحياة وفق ما بيناه سابقاً. في إيران قام الزعيم الإيراني الوطني محمد مصدق بتأميم النفط عام ١٩٥١ وعندما علمت الولايات المتحدة أن مصالحها الاقتصادية واستثماراتها النفطية مهددة بالخطر نفذت انقلابها الناجح في عام ١٩٥٣ وأعادت هيكلية النظام السياسي في إيران من جديد من خلال إعادة الشاه وبما ينسجم مع الاستراتيجية السياسية الأمريكية.

في العراق كانت الإشكالية السياسية الأولى مع مسألة التنمية، تتمثل في نظام الإدارة الفاشل والذي من خلاله تمت إدارة المؤسسات الاقتصادية المهمة في البلد، كان التعيين يتم من خلال الولاء للحزب وليس للكفاءة والخبرة والمهنية والاختصاص، ولم يقتصر الأمر على الإدارات العليا والمناصب الحساسة، بل شملت الإدارة المفاصل الأخرى في

---

[١٣] – خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣–٢٠١٧، الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية، كانون الثاني٢٠١٣، ص٢١١.

[١٤].– **FAO/WFP Crop, Food Supply And Nutrition Assessment Mission To Iraq, ٢٣September ٢٠٠٣، p٤٠.**

[١٥] – خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣–٢٠١٧ ، الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية ، كانون الثاني٢٠١٣ ,ص ٣٥.

[١٦]– د. وداد احمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان ٢٠٠٢، ص١

التدرج الوظيفي، حتى الوظائف الصغيرة ثم تحول الأمر إلى الولاء للعائلة الحاكمة والفرد، في حين أن التنمية الصحيحة تقوم على الكفاءات الإدارية ، وهي سر نجاح الشركات العالمية وعوائدها الكبيرة التي لم تتحقق لولا كفاءات نادرة، تتميز بالعبقرية الإدارية والإبداع الفكري في عملية الإدارة والتطوير.

خلال الفترة من ١٩٦٤-١٩٦٨ شاهدت وزارة التخطيط تغيير ستة وزراء والصناعة ثمانية وزراء والمواصلات ثمانية وزراء والأشغال سبعة وزراء والإصلاح الزراعي ستة وزراء[١٧] .

إن عدم الاستقرار السياسي يخلق نوعاً من القلق الاجتماعي، والسخط الشعبي، لدى كثير من شرائح المجتمع مما ينعكس على الإنتاجية والإبداع العام يقابله غياب المعالجة الصحيحة من الجهات المختصة ذات العلاقة لتلك الظواهر، ففي ظروف من الركود الاقتصادي تجد أن الأجهزة الأمنية تعاملت بقسوة مع مشاكل وقضايا الوضع العام الناجمة بسبب الأعداد الكبيرة من العراقيين الساخطين العاديين، في حين أن المطلوب هو اتباع نهج متوازن مع التركيز على قدم المساواة في إعادة تطوير الاقتصاد المحلي فضلا عن إعادة بناء قوات الأمن الداخلي [١٨]، فبعد التغيير الكبير الذي حدث في الوضع السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ برزت مشكلات جديدة وهي نتائج لعدم الاستقرار السياسي الجديد ، اذ انخفضت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي من ٤٨% عام ٢٠٠٩ إلى ٤٦% عام ٢٠١٠ ثم عاد ليرتفع قليلاً إلى ٤٧,٤% عام ٢٠١١ على الرغم من الانخفاض النسبي البسيط إلا أن مساهمته بقيت بحدود نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلد[١٩].

٤- الاقتصاد الريعي

تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن العراق من الدول النامية، رغم الاحتياطي الكبير من النفط والعوائد النفطية العالية. فقد تميز الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات النفط الذي يتم تصديره مما يضفي عليه صفة عدم الاستقرار والتطور والثبات، ومن المؤكد أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي قد لعبت دورها في عدم استغلال تلك العوائد بشكل صحيح في مشاريع التنمية القومية.

كان للطفرة الكبيرة في أسعار النفط العالمية فترة السبعينات من القرن الماضي أن وفرّ عائداً ضخماً من العملة الأجنبية للحكومة العراقية مما وفر فرصة طيبة لمشاريع تنموية عملاقة. ازدادت العوائد النفطية العراقية سنة ١٩٧٠إلى ٧٨٨ مليون دولار ثم سنة ١٩٨٠ إلى ٢٦٢٩٦ مليون دولار بمعدل نمو ٤٢%، كانت المصروفات على التسليح سنة ١٩٧٠ ما يقدر٣٤٣مليون دولار وارتفع في سنة ١٩٨٠ إلى ١١٩٠٠مليون دولار وكان المعدل السنوي لمصروفات الدفاع بين ١٩٧٠-١٩٨٠ هو ١٥.٩% وهي الفترة التي سبقت الحرب مع إيران او ما تسمى الفترة الذهبية للاقتصاد العراقي، ثم ارتفعت إلى ٤١.٧% للفترة ١٩٨١-١٩٨٥من المصروفات[٢٠].

لقد ساهمت عوائد النفط في سنة ٢٠١١بنسبة ٤٣% من عوائد الناتج المحلي الإجمالي، وفي تشكيل إيرادات الموازنة الاتحادية نسبة ٩٧% وفي بنية الصادرات العراقية ٩٢% مما يشوه العلاقة ما بين نمو الدخل النفطي وحركة المتغيرات الكلية في الاقتصاد ويضعف من درجة التماسك الاقتصادي طويل الأمد ومستقبل التنمية[٢١].

٥- الفساد المالي والاداري

---

[١٧] – د. محمد علي زيني، مصدر سابق، ص٩٠.

[١٨]– Middle East Review of International Affairs, vol. ١٢,No.١(March ٢٠٠٨)P٣٧.

[١٩] – خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣–٢٠١٧ ، الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية، كانون الثاني٢٠١٣، ص ٣٢.

[٢٠] – د. محمد علي زيني، مصدر سابق ، ص١٥٢.

[٢١] – خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣–٢٠١٧، الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية ، كانون الثاني٢٠١٣، ص٥٠،.

ان ظاهرة الفساد المالي والاداري مرت بها بلدان كثيرة خصوصا بلدان النظام الاشتراكي ودول ذات البعد الواحد او دول الانظمة السرية، اذ الاحصاءات الرسمية لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٨ والتي اجرت مسحا لـ ١٣٣ دولة الاكثر فساد مالي واداري في العالم الى ان العراق احتل المرتبة الثالثة تسبقه الصومال بالمرتبة الاولى ثم بورما. تشير الدراسات إلى أن ١٢% من العراقيين الذين كان لديهم احتكاك أو معاملات مع موظفي الخدمة المدنية ساهموا بتقديم رشاوى، وتشيع حالات تقديم الرشوة لضباط الشرطة أو لموظفي تسجيل الأراضي ومصلحة الضرائب والجمارك وتسجيل السيارات. بشكل عام يقوم العراقيون الذين يتعرضون لحالات من الرشوة بتقديم رشاوى حوالي ٤ مرات في السنة. ٤١% من الرشاوى يتم طلبها مباشرة، ٢٣% ضمنياً، ١٤% من خلال طرف ثالث. يعتقد المراقبون أن الأحزاب السياسية وموظفي الخدمة المدنية هم الأكثر تأثراً بالفساد، في حين أن الإعلام والقضاء هم الأقل تضرراً بالفساد[٢٢].

هناك عنصر آخر لفشل السياسة العراقية وهو النقص في القدرات العراقية من أجل البناء. على سبيل المثال فشل الجهود لتفعيل الجهاز الضريبي مع عدم الامتثال الطوعي للمواطن ولا الإمكانيات التنظيمية لمراقبة دخل الفرد[٢٣].

٦- الانفاق العسكري

يشهد العراق تنامي الانفاق العسكري منذ عقود لتمويل الحروب المدمرة، من الميزانية العامة ومن إيرادات الدولة لأغراض التسليح، اذ يكشف وبشكل خفي عن حالة من عدم الاستقرار السياسي للسلطة الحاكمة مما يدفعها نحو التسليح بهدف حماية نفسها أو النزعة الفكرية نحو العسكرة لا البناء والتنمية، وهذا يكون على حساب المشاريع التنموية فضلاً عن الأضرار البالغة التي تركتها الحرب على تدمير البنية التحتية من طرق وجسور وإيقاف تصدير النفط، وتدمير المنشآت الحيوية من مصانع ومؤسسات وموانئ، حيث شمل الدمار جميع الأصعدة والمجالات.

أما الحرب بلحاظ أنها قرار سياسي، فلها تأثير مباشر على العنصر البشري، وقطاع العمالة، وانعكاسات ذلك على التنمية فمع فداحة أعداد القتلى والأسرى (تشير التقارير إلى أن إضافة ٦٨٠ ألف عامل وفلاح إلى القوات المسلحة العراقية خلال ١٩٧٧-١٩٨٧ينسجم مع تطور حجم تلك القوات خلال الفترة المذكورة، فتعداد القوات المسلحة في سنة ١٩٧٧ كان ١٤٠ ألف جندي فقط ثم ارتفع هذا العدد تدريجياً حتى وصل ٩٠٠ ألف فرد في سنة ١٩٨٧ أي بزيادة قدرها ٧٦٠ ألف فرد وبعد ذلك ارتفع عدد القوات المسلحة ليصل إلى مليون فرد في سنة ١٩٨٨. وإن نسبة القوة العاملة في الزراعة إلى القوة العاملة الكلية انخفضت من ٣٠% في سنة ١٩٧٧ إلى ١٢% في سنة ١٩٨٧)[٢٤]

(فقد قدر المعهد الياباني لاقتصاديات الشرق الأوسط كلفة هذه الحرب للفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ حوالي ٢٦٠ مليار دولار، وقدرت كلفة الحرب حوالة ١٧٥،٧ مليار دولار ونشرت احدى الدوريات السنوية كلفة الحرب قدرها ١٥٠ مليار دولار واستنتج قمران مفيد أن هذه الحرب كلفت العراق حوالي ٤٥٢،٦ مليار دولار للفترة ١٩٨٠-١٩٨٨)[٢٥]، الا ان التكلفة الحقيقة او اجمالي الانفاق العسكري للعراق ابان الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ حسب إحصائيات "معهد ستوكهولم" لأبحاث السلام في العالم(SIPRI)•، حوالي (٢٦٢) مليار دولار.

٧- القطاع البيئي

---

٢٢ – مسح شبكة معرفة العراق، نظام مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية في العراق ،٢٠١١ ، ص٣٤.

٢٣ – Middle East Review of International Affairs, vol. ١٢,No.١(March ٢٠٠٨)P٢٩.

٢٤ – د. محمد علي زيني، مصدر سابق ،ص١٩٣.

٢٥ – المصدر نفسه، ٢١٠.

• معهد ستوكهولم لأبحاث السلام :معهد دولي مستقل متخصّص بأبحاث الصراع والتسلّح والتحديد الأسلحة ونزع السلام. أنشئ SIPRI في سنة ١٩٦٦، وهو يعتمد على المصادر المفتوحة لتقديم البيانات والتحليل والتوصيات إلى صنّاع السياسة، والباحثين، ووسائل الإعلام، والجمهور المهتم، http://www.sipri.org.

لم تسلم البيئة من آثار الدمار الذي سببته الحرب وانعكاساته على التنمية، في البصرة تم قلع أكثر من مليون نخلة منتجة ممتدة على شط العرب نحو مدينة الفاو بدواعي عسكرية، وفي الناصرية والعمارة تم تجفيف مساحات واسعة من الأهوار والمسطحات المائية مما ترك آثاراً بيئية ومناخية فضلاً من التأثير على الزراعة والعائد الزراعي. ولعبت أعمال التخريب التي عصفت في العراق دوراً كبيراً في إلحاق الضرر بالاقتصاد حتى شملت المشاريع النفطية وأنابيب النفط حيث يتم كسر أو ثقب تلك الأنابيب الممتدة بهدف سرقة النفط، ولعبت مؤسسات التصنيع العسكري من خلال نشاطاتها في تسريب كميات هائلة من النفط الخام والمركّبات الكيمياوية دونما ضوابط إلى الأراضي الزراعية محدثة أضرارا جدية بالمحيط البيئي.

ولم تسلم البيئة من واقع عدم الاستقرار السياسي وما لازمه من فوضى وسلوك بعض المواطنين حيث يقومون بحرق غابات واسعة من الأشجار، بهدف صناعة الفحم وبيعه، هذه الغابات التي تم زراعتها لفترات من السنين وبمبالغ طائلة على شكل أحزمة ومصدات، بهدف إيقاف حركة التصحر وتعرية التربة وتجريفها بسبب الجفاف وحركة العواصف الموسمية.

(واجه العراق خلال العقدين المنصرمين مصاعب تتمثل بتهديدات بسبب الحروب ومخلفاتها من المصادر المشعة والناجمة عن تعرض المنشأة النووية لعمليات القصف والتسرب من المواد المشعة في بداية عقد الثمانينات، انتشار بعض مصادر التلوث الإشعاعي من جراء العمليات العسكرية لحرب الخليج الثانية والحرب الأخيرة وما رافقها من ضعف الرقابة ووسائل الوقاية وخزن المنشأة النووية[٢٦].

وللحروب مخلفاتها من حفر المواقع وطمر الأنهار وجرف البساتين، وتبدو آثار التدهور البيئي من خلال الضرر الذي يتم الحاقه بالمواطن فقد (أفرزت أحداث الحقبة الممتدة ما بين ١٩٨٠-٢٠٠٥ أزمات بيئية شاملة فعلى المستوى الإنساني أفضت العمليات العسكرية لثلاث حروب ١٩٨٠-١٩٩٠،١٩٨٨، ومنذ ٢٠٠٣ وحتى الآن تركت ذخائر وألغام أرضية هائلة، قتلت وجرحت أكثر من ٣٠٠ ألف إنسان حتى بداية عام ٢٠٠٠ أما الضحايا البشرية للحقبة الممتدة من ٢٠٠٣ وحتى اليوم تتباين المعطيات بشأنها ما بين ٢٣٠ ألف إلى المليون ضحية[٢٧].

ولم تتوقف آثار السياسات الخاطئة على الجوانب المذكورة حيث شملت معدلات النمو السكاني (بينما متوسط النمو السكاني قبل العقوبات الدولية على العراق بنحو ٣.٦ في المئة ، وقد تقلص المعدل إلى حد كبير بسبب الهجرة والصعوبات الاقتصادية الشديدة ، لتصل إلى أدنى مستوى ٢.٧٦ في المائة سنة ٢٠٠٣)[٢٨].

٨- الحالة الاجتماعية

من الأمور الملازمة للحروب ظاهرة الهجرة، لا سيما المناطق القريبة من القتال أو ما يسمى المناطق الساخنة، حيث انعدام الأمن فيهاجر السكان طلباً للنجاة، وهجرة السكان لها مدلولات كبيرة منها التأثير النفسي السلبي على المواطن وحرمان الأطفال من فرص الدراسة والتعليم، أنها تعني تعطيل الحياة الاقتصادية في ذلك المكان، وتتحول النشاطات الاقتصادية والأيدي العاملة في المنطقة من قطاعات منتجة إلى مستهلكة بفعل توقف النشاط الاقتصادي فضلاً عن الأضرار في المشارع الاقتصادية والثروات المتروكة في ذلك المكان بفعل الهجرة، مع احتمالية النهب والسلب للممتلكات والدمار للبنية التحتية، لقد تأثرت الثروة الحيوانية والمنتجات الزراعية في المناطق المنكوبة إلى التلف والموت لاسيما مشاريع تربية الأبقار والدواجن والأسماك بسبب الترك وهو أثر سلبي بالغ على الاقتصاد العراقي.

---

[٢٦] – د. علي حسين حنوش، البيئة العراقية، المشكلات والآفاق ،وزارة البيئة العراقية ص،٢٠٠٤ ، ص٥٨.

[٢٧] – المصدر نفسه ، ص٢٠٨.

[٢٨]– FAO/WFP Crop, Food Supply And Nutrition Assessment Mission To Iraq, September ٢٠٠٣،p٦– ٢٣.

إن وضعاً كهذا يتطلب معالجات كثيرة، وحلولاً سريعة فيما يخص السكن والصحة والغذاء وتوفير الأمن وهو ما يشكل عبأً إضافياً اقتصادياً وأمنياً على السلطات الحكومية، في تقرير للمنظمة العالمية للهجرة فيما يخص الحاجات الضرورية للمهاجرين العراقيين داخل العراق والتي تتناول ندرة المياه الصالحة للشرب والرعاية الصحية وتوفير السكن.

التجهيزات الصحية، وبالخصوص علاج حالات الإسهال في المناطق الريفية والتي تبدو أكثر انتشاراً مع استمرار ظاهرة الجفاف. وتجهيزات الغذاء، حيث التدهور في إمدادات الغذاء ذي البروتين العالي، بسبب ارتفاع أسعار الغذاء وحالات الفقر وعدم القدرة على الشراء، يرافقها ظاهرة الجفاف التي تؤثر على الزراعة وإنتاج الدواجن وانخفاض القدرة الشرائية لدخل المواطن[٢٩].

كان لعقود من الصراعات والعقوبات الاقتصادية و الحرب الأخيرة آثار خطيرة على الأوضاع المعيشية لكل العراقيين، حيث شاع الفقر وانتشرت الجريمة وانعكس ذلك على الوضع الاجتماعي فضعف الطموح والإبداع. (تعطّل الأنشطة الاقتصادية و ارتفاع معدلات البطالة و ارتفاع الأرقام الخاصة بإحصائيات الفقر وزيادة نسبة انعدام الأمن الغذائي على الرغم من تلقي المساعدات الغذائية العامة[٣٠].

ولما كانت قوة العمل تتمثل بالسكان النشيطين اقتصادياً، وأن هؤلاء تقع أعمارهم بين ١٥-٦٤ سنة وأن مدى نسبة مشاركتهم يعد مؤشراً على مدى التطور الاقتصادي ودرجة النمو، وحيث أن النسبة في العراق قد أخذت بالانخفاض من ٤٦,٢٥% عام ٢٠٠٨ إلى ٤٢,٤% عام ٢٠١١ ويمكن تفسير هذا التدهور إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، وعدم وضوح السياسات الاقتصادية، وانخفاض النفقات الاستثمارية فضلاً عن التلكؤ في تنفيذها بفعل الفساد المالي والإداري[٣١].

لم تكن ظاهرة الفقر مقتصرة على العاطلين عن العمل أو أبناء الريف فترة الحروب والحصار بل شملت الكادر الوظيفي، فالموظف يضطر للعمل خارج الدوام بهدف سد بعض جوانب معيشته الصعبة وهذا ينعكس سلباً على إنتاجيته وإبداعه في مجال تخصصه الوظيفي، لعدم وجود الحافز والدافع للإبداع ولشعوره بخيبة الأمل تجاه النظام السياسي القائم.

إنما تشمل موظفي الحكومة الذين ما زالوا يتلقون رواتب لا تغطي أبسط مقومات المعيشة، ومنتسبين سابقين في الجيش العراقي ، وكثير من أصحاب المحلات الذين اختاروا غلق محلاتهم لأسباب البيئة الاجتماعية غير الآمنة وفقدان الأمن[٣٢].

٩- القطاع الزراعي

من القطاعات المهمة التي تخضع بطبيعة الحال إلى برامج التنمية، والتي بدورها تتأثر بالاستقرار السياسي هو قطاع الزراعة لما له من أهمية قصوى من حيث معالجة الفقر وحل مشكلة الأمن الغذائي، فبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة محلياً والمنظمات والدول عالمياً من أجل تطوير قطاع الزراعة في العراق، نلاحظ تدني مساهمة الزراعة من إجمالي الناتج المحلي (GDP) حيث (كانت المساهمة عام ٢٠٠٢ حوالي ٩% ثم انخفضت تدريجياً لتصبح ٤% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٨ العراق يعتمد بقوة على استيراد الغذاء بهدف تغطية حاجة الاستهلاك، تقديرات

٢٩-)(IOM) International Organization For Migration,Sep ٢٠١٠, p٢.

٣٠- FAO/WFP Crop, Food Supply And Nutrition Assessment Mission To Iraq, September ٢٠٠٣ p٢٣-٤٢.

٣١ – خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ ، الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية ، كانون الثاني٢٠١٣ ,ص٦٤.

٣٢ – FAO/WFP Crop, Food Supply And Nutrition Assessment Mission To Iraq, September ٢٠٠٣ p٢٣-٤٦.

الاستيراد للبطاقة التموينية من الحبوب بنسبة ٥٦% في عام ٢٠٠٧ لتصل لمستوى أعلى لاحقاً بنسبة ٦٢% من الحاجة للحنطة و٨٧% من الحاجة للرز[٣٣].

تشير تقارير منظمة الغذاء والزراعة إلى أن حاجة العراق من الحنطة في عام ١٩٩٩ يقدر ١٨٤٣ ألف طن، وفي عام ٢٠٠٧ حوالي ٣١٦٧ ألف طن، وفي عام ٢٠٠٨ حوالي ٣٦٤٣ ألف طن، ولم يقابله تصدير يذكر[٣٤].

وبالنسبة للنقص في عدم تغطية الإنتاج من الرز للاستهلاك المحلي فتشير التقارير إلى أن الاستيراد من مادة الرز في عام ١٩٩٩حوالي ٧٨١ ألف طن، وفي عام ٢٠٠٧ حوالي ٧٣٦ ألف طن، وفي عام ٢٠٠٨ حوالي ٦٩٧ ألف طن[٣٥].

إن ظاهرة العجز في تأمين الغذاء يشير الى الوضع الأمني الغذائي الخطير، حيث تبلغ مساهمة الإنتاج المحلي من الحنطة بنسبة ٦٢% من حاجة الاستهلاك الكلية لسنة ٢٠١١ ومن الشلب ١٥% ومن الخضروات ٤٠% ومن الأسباب التي قادت إلى هذا التراجع، تدهور الأرض الزراعية ومحدودية المساحة التي لا تتجاوز ٢٥% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة، والمنافسة القوية التي تتمتع بها المنتجات الزراعية الأجنبية[٣٦].

وفي تقرير عن يوم الأغذية العالمي (تعاني نسبة ٧% من سكان العراق من الجوع أو العجز الغذائي، أي أنهم لا يستهلكون القدر اليومي الكافي من السعرات الحرارية لتلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم ويسعى العراق إلى خفض هذه النسبة لتبلغ ١% بحلول عام ٢٠١٥ وعلى الرغم من إحراز تقدم على صعيد الحد من الجوع في العراق، لا يزال ثمة أكثر من مليوني شخص لا يحصلون على كفافهم من الغذاء[٣٧].

وفي تقرير لمنظمة اليونسيف (يعاني سبعة من كل مائة عراقي من العجز الغذائي، بما يقابل ٢،١ مليون نسمة، وعلى الرغم مما وقع من أحداث عنف في العراق تاريخياً، ومن الوضع غير المستقر حالياً، فإن انتشار سوء التغذية ما يزال منخفض نسبياً، مقارنة بمستويات انتشار الحرمان الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث النسبة في العراق ٧% يقابلها في المنطقة ٨%)[٣٨]

وفي تقرير خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ الصادر عن وزارة التخطيط العراقية بشأن استصلاح الأراضي غير الصالحة للزراعة (ما زال هدف الاستصلاح المتكامل ١,٦٠٠ ألف دونم بعيد المنال. فلم يتجاوز مجموع مساحات الأراضي المستصلحة استصلاحاً كلياً خلال عامي ٢٠١٠و٢٠١١ عن ٨٤ ألف دونم والمستصلحة استصلاحاً جزئياً ١٩٢ ألف دونم، واللذين لا يشكلان سوى ١٢% من إجمالي المستهدف إصلاحه[٣٩].

مظاهر عدم الاستقرار السياسي في العراق

احتل العراق المرتبة ١٣٨ عام ٢٠٠٨ من اصل ١٦٢•، دولة تشهد عدم الاستقرار السياسي، لترتفع مكانته الى ١٥٩ عام ٢٠١٤ اما سوريا فقد تربعت على العرش صاحبة اكبر اضطراب سياسي تليها في ذلك افغانستان ثم جنوب السودان يليه العراق ليأتي بعد ذلك الصومال ثم السودان وهذه حصيلة الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار لأكبر ٦ دول

٣٣- FAO, Agriculture Overview, Feb ٢٠٠٩.

٣٤ - FAO, Food Out Look, Global Market Analysis, Table ٣٨, May ٢٠١٢, p٢٤١.

٣٥- IBID, Table ٣٩,p٢٤٤.

٣٦ - خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ ، الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية، كانون الثاني٢٠١٣ ,ص٩٨.

٣٧-IAU, Information And Analysis Unit, Oct ٢٠١٠ ,p١.

٣٨- (COSIT) Central Organization For Statistics And Information Technology ,Jul ٢٠١٠,P٤.

٣٩ - خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ ، الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية ,ص٣١.

• التسلسل يبدأ من رقم ١ وهي الدولة الاكثر استقرارا بين دول العينة وينتهي بالرقم ١٦٨ الدولة الاكثر تهديدا والتي تشهد غياب الاستقرار على حسب المؤشرات المستخدمة لمعهد السلام.

في الشرق الاوسط. ان ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، تبدو واضحة، اذ يعاني العراق في الفترة الأخيرة خصوصا من ظواهر عدة جاءت نتيجة الاحتلال واسباب اخرى ظاهرة وغير ظاهرة للعيان والتي نجملها بالاتي[٤٠]:-

١- عدم الاستقرار الحكومي

يشار الى التغير المتتابع والسريع فيتغير الانظمة الحاكمة، اذ يعد إحدى السمات البارزة والهامة للعملية السياسية لأغلب الدول النامية .ففي دولة مثل الهندوراس تغيرت السلطة التنفيذية ٦١٦ مرة في الفترة من١٨٢٤-١٩٥٠، بينما جاءت الاكوادور في المرتبة الثانية بـ٤١ تغيير رئاسي للدولة للفترة ١٩٤٠-١٩٤٩، اما بوليفيا فأنها لم تشهد أي خلال ١٩٤١-١٩٤١ اكمال أي من رؤسائها المدة الدستورية، ولا تقتصر هذه الظاهرة على دول امريكا اللاتينية بل تعانيها كذلك دول نامية اخرى غيرها، ففي باكستان تعاقب ٤ اشخاص على رئاسة الدولة في الاعوام العشرة الاولى من قيامها و٨ اشخاص على رئاسة الحكومة[٤١].

والعراق ليس استثناءا من ذلك، ففي الفترة القصيرة الماضية ما بين عام ٢٠٠٣-٢٠١٤ تم تولي ١٦ شخصية لرئاسة الحكومة العراقية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ تولى ١٢ منهم في سنة واحدة ولاية العراق لمدة شهر واحد تحت رعاية الامم المتحدة بعد اعلان تأسيس مجلس الحكم العراقي في ١٢ تموز ٢٠٠٣، وقد اعترفت به الجامعة العربية كممثل شرعي للعراق في الأول من حزيران عام ٢٠٠٤، حيث وافقت الجامعة العربية على أن يجلس ممثل مجلس الحكم في المقعد المخصص للعراق في الجامعة العربية، وخلال هذه الفترة القصيرة تأزم الوضع السياسي في العراق اذ من غير الممكن ان تشرع قرارات وسياسات من شأنها ان تصب في مصلحة بلد ما في ظل تغيير رئيس للحكومة كل شهر بل هذا لم يشهده العالم باسره منذ قيام الدولة بمفهومها المعاصر. مما انعكس على تدهور الوضع الاقتصادي وتردي الاوضاع الاجتماعية للسكان وتزايد اعداد الوفيات والقتل اذ ظهرت الطائفية المقيتة بلباسها الحقيقي وتجلت بأبشع صورها عام ٢٠٠٦، فضلا عن التردد والتهاون في القرارات والسياسات العامة، كل تلك الامور اجتمعت مع بعضها لتشكل عقبة كبيرة امام تحقيق تقدم ملموس من الناحية الاقتصادية والتي كان العراق بأمس الحاجة لتسليط الضوء على الجانب الاقتصادي للتعويض عن سني الحصار والحروب المدمرة التي ارجعت الاقتصاد العراقي لحقبة مظلمة من تاريخه وادت به الى عزلة عن العالم الخارجي لثلاثون ونيف.

٢- أعمال العنف السياسي

اضحى العنف السياسي Political Violence من تظاهرات وأعمال شغب واغتيالات سياسية وعنف مصاحب للعملية الانتخابية، من الظواهر المتكررة الحدوث في الدول النامية بوجه عام والعراق بوجه خاص.

على سبيل المثال، لأعمال عنف وشغب حصلت في دول نامية كثيرة بعضها مشابه لظروف العراق الداخلية، ففي الفترة ١٩٥٨-١٩٦٧ عانت المكسيك من ٨٣ حادث والبرازيل ٦٠ حادث، اما الصين فقد بلغ مجموع الحوادث فيها ١,٤، ونيجيريا ١٤٦ والهند ٣٣٢ حادث وفي ما يتعلق(بالتظاهرات الشعبية، فقد بلغت في الفترة المذكورة ١٣٥ تظاهرة في الهند وحدها، و٢٢ تظاهرة في البرازيل، و١٧ تظاهرة في كينيا ومثلها في بيرو و١١ تظاهرة في نيجيريا[٤٢].

إن لجوء الجماهير إلى الشغب والتظاهرات يعكس، في الواقع، السخط الشعبي على السلطة الحاكمة وقراراتها، بل وقد يصير بداية لحركة عنيفة لإطاحة السلطة، ونتذكر في هذا الخصوص دور التظاهرات وحوادث الشغب الطلابية في

---

[٤٠] – حجازي عبد الحميد الجزار، العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت، مجلة العلوم الاقتصادية، العددان ٦٣-٦٤، ٢٠١٣/ ص١١٦-١١٧.

[٤١] – جلال معوض ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وابعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية / جامعة الكويت، ١٩٨٣،ص١٣١.

[٤٢] – حجازي عبد الحميد الجزار، مصدر سابق ، ص ١١٧-١١٨.

إطاحة دكتاتور كوريا الجنوبية (سينغمان ري)عام١٩٦٠ والعراق ايضا ليس بعيد من هذا العنف السياسي وإن اختلف في درجاته.

٣- الاختلالات الاقتصادية

يبدأ هذا المحور بشرح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي ثم ينتقل بعد ذلك إلى بيان علاقة هذه الاختلالات بموانع الإصلاح وعدم الاستقرار السياسي في الكويت .وبصفة عامة يمكن تلخيص أهم هذه الاختلالات طبقا لخطة التنمية ٢٠١٠-٢٠١٥.

- **انخفاض مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي اذ يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل أساسي على النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث يساهم هذا القطاع وحدة بنحو ٩٢% من اجمالي ايرادات GDP في حين يشهد الاقتصاد العراقي غياب شبه تام لمشاركة بقية قطاعات الاقتصاد فضلا عن انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص من جهة اخرى في الأنشطة الاقتصادية .**
- **هيكل التجارة الخارجية : يشهد هذا القطاع تدهورا وتفاوتا ملحوظا بين حركة الصادرات والاستيرادات في ظل غياب التنسيق الحكومي واليد الخفية المنظمة لهذا القطاع اذ ان جل صادرات العراق من النفط الذي يعد المورد الرئيس للعراق يقابله في ذلك حركة الاستيرادات من السلع قليلة الانتاج او السلع الاستهلاكية المظهرية التي ادت الى تفاقم الوضع مما ادى الى تفضيل المنتج الاجنبي على حساب المنتج المحلي المتنامي .**

آثار عدم الاستقرار السياسي في العراق

إن بروز القطب السياسي الواحد أوقع الدول العربية عامة والعراق بوجه خاص تحت وطأة المشاكل السياسية، التي اصبحت عاملا لتزايد المشاكل الاقتصادية وترتفع موجه او حدة تلك المشاكل مع تزايد نفوذ القرار السياسي، اذ ان القرار السياسي هو صاحب الكلمة النهائية، ولما كان أصحاب القرار هؤلاء هم الذين يقررون قيمة النقد وأسعار المواد واستغلال الطاقة ومعالجة مشاكل البطالة والتضخم، وهم يجهلون نتائج قراراتهم، فأن أصحاب رؤوس الأموال لا يفضلون الاستثمار في بلدانهم، ويفضلون الاستثمار الخارجي الثابت، أو الاستثمار في الأسهم أو المشاريع السريعة الانتهاء، خوفاً من نتائج تلك الأعمال[٤٣].

أكدت التجارب لاسيما تجارب الدول النامية عموما والعراق بوجه خاص، أن هناك علاقة وثيقة وجدلية بين الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي، بل العلاقة تشمل كافة ميادين الحياة، ومفتاح الاستقرار السياسي يعتمد على معرفة الظروف الخاصة بكل بلد والخصوصيات التي يتمتع بها من أجل وضع الحلول المناسبة لها، فضلاً عن معرفة القواسم العامة والعوامل المشتركة بين جميع البلدان والتي تقود إلى عدم الاستقرار السياسي والاستفادة من الحلول التي مورست من تلك الدول لعلاج تلك المشكلات، ففي العراق وبحكم ظروفه الخاصة وتعرضه إلى أنظمة دكتاتورية قاسية حكمت فترات طويلة من الزمن عانى بدرجة كبيرة من عدم الاستقرار السياسي، إن العوامل السياسية تلعب دورا محوريا في تفسير هذه الظاهرة ، فضلا عن عوامل اخرى معقدة نتج منها آثار اقتصادية اجتماعية وسياسية مشوهه مست واضرت بجميع كل قطاعات الاقتصاد العراقي ورمت بظلالاً كئيبة على مجمل النمو والتنمية .

---

[٤٣] – فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصاديّة سياسياً في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان ،٢٠٠٨،ص٢١٥.

الاستنتاجات :

مما تقدم توصل الباحثان الى جملة من الاستنتاجات هي :

١- **تبديد الفائض الاقتصادي على يد الحكومات المتعاقبة والتي تجلت صورها بميزانية ٢٠١٤ والتي وصفت بالأعلى في تاريخ العراق بين الميزانيات السابقة، اذ بلغت ١٧٤.٦ تريليون دينار عراقي أي ما يعادل ١٥٠.١ مليار دولار على أساس احتساب سعر للنفط قدره ٩٠ دولارًا للبرميل الواحد، الا انها ذهبت سدى كان من المؤمل ان تكون بداية لتوسيع القاعدة الانتاجية المتنامية مع خطة التنمية ٢٠١٣-٢٠١٧ الا انها خصصت بجزئها الاكبر للإنفاق على نظم وإجراءات الأمن الداخلي بدلاً من التركيز على مشروعات التنمية ورفع الطاقة والصناعة والزراعة والصحة.....**

٢- **مارست الاضطرابات السياسية والحزبية والطائفية المقيتة تأثيرات سلبية على اقامة المشروعات الإنتاجية للمجتمع بسبب عامل المحسوبية والمنسوبية وكان لها اثارا على الميول الادخارية للأفراد ما دفعهم إلى الاكتناز غير المنتج كالادخار والاستثمار طويل الاجل كشراء الأراضي والذهب .... .**

٣- **بروز قطاع قائد على حساب بقية الطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة عمق من فجوة التخلف الاقتصادي والذي كان من المفترض ان يلعب هذا القطاع دور القائد في جذب بقية القطاعات الا انه جاء بنتائج مخيبة للآمال مما عمق من حدة الاختلالات الاقتصادية في العراق وبخاصة مشكلة الاختلال بين الإيرادات النفطية وغير النفطية، فضلا عن رضوخ الحكومات، في كثير من الأحيان، لمطالب الجماعات الساخطة تحت ذريعة التهميش والطائفية والاقليمية.**

٤- **فقدان التواصل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ما عرقل تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .وذلك نتيجة لما يترتب على عدم الاستقرار السياسي المزمن من تحول سريع للنظم تلبية للضغوط الاجتماعية، ومن الناحية السياسية عرقل عدم الاستقرار السياسي سعي العراق نحو الديمقراطية.**

٥- **تراجع الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وتزايد ظاهرة الفساد المالي والاداري في ظل غياب السلطة القانونية للدولة.**

٦- **إن الواقع في العراق ومنذ ٢٠٠٣ لم يشهد إصلاحاً سياسياً، لذا كانت مشاريع التنمية مخيبة للآمال، فالحكم يقوم على أساس المحاصصة السياسية والدينية والعرقية والطائفية، لا على أساس الكفاءة والقدرة، والبرلمان على أساس الكتل والأحزاب، وكل هذا يكون على حساب مبادئ الإصلاح السياسي التي ذكرناها والتي تعتبر أساساً لنجاح التنمية الاقتصادية، وتبدو المسألة أكثر خطورة عندما تتسع الفجوة بين النظام السياسي والمجتمع والتي تنعكس على إعطاء الأولوية في التشريعات التي تعود بالنفع للساسة والمصادقة عليها، دونما التفكير وإعطاء الأولوية للتشريعات التي تخص المصالح الوطنية والاجتماعية والاقتصادية، ولطالما يكتمل النصاب للتصويت في البرلمان في قضايا تعود بالنفع على أعضاءه، ولم يكتمل في قضايا تخص المواطن والمجتمع.**

٧- **الاستنتاج الاخير الذي نصل اليه هو ان الفرد العراقي مازال بالرغم من كل جهود الاصلاح، يعيش اكثر من ٣٠% منه تحت خط الفقر والشريحة الاخرى والتي تعد الاوفر حظا هي ايضا لا تستطيع توفير ابسط مستلزمات المعيشة اذا ما طرأ عليها تغير مفاجئ. كان لتصدير النفط العراقي الاثر الاكبر في اللعبة السياسية التي مزجت بعطر ديني لاهوتي في التأثير على واقع الاقتصاد العراقي والتي سنصل في نهاية المطاف الى ظاهرة المرض الهولندي بعد نضوب النفط في العراق الا ان الاختلاف بين الشعبين الهولندي والعراقي ان الاخير حرم من الرفاهية حتى ينفذ النفط على عكس الشعب الاول الذي تمتع على الاقل بفرصة الترف.**

التوصيات و الحلول المقترحة

إن الواقعية في الحلول المطروحة للعراق والتوصيات تتطلب الاتي :

١- **الفصل بين السياسة الدينية والقرار السياسي للخلاص من الطائفية المقيتة التي شهدها العراق خلال فترة ما بعد تغيير النظام السابق.**

٢- **النظر اولا واخيرا الى الفرد العراقي ومحاربة ظاهرة الفقر التي يعيش نحو ١٨% من سكان العراق حسب وزارة التخطيط العراقية، وتحسين الواقع المتردي الذي يعيشه كضمان ابسط مقومات المعيشة الا وهي العيش الكريم من خلال تحسين الواقع الصحي ونظام اجتماعي يكون قادر على تلبية ابسط مقومات العيش حتى لا يكون الفرد عرضه للوقوع في شرك الارهاب بسبب تكاليف المعيشة الصعبة خصوصا ان الساحة العراقية تشهد اضطرابات سياسية كبيرة.**

٣- **نظام دستوري ديموقراطي متوازن، وحكومة مدنية وطنية، تعتمد الكفاءة والمهنية والنزاهة، تستبعد في الإدارة والقيادة مفهوم الانتماء القومي والديني والعرقي الذي يمزق وحدة البلد وتتبنى الولاء للوطن والشعب والمواطن.**

٤- **الترابط بين مؤسسات الدولة اذ شهد العراق غياب التنسيق بين المؤسسات العامة مما ساعد على زيادة فرص الفساد المالي والاداري فضلا عن تعطيل لاهم القرارات الاقتصادية والاجتماعية التي لو نفذت لحققت طفرة نوعية في واقع الاقتصاد العراقي.**

٥- **وضع برامج تربوية تتبنى الطفل وتتابع مسيرته في المدرسة لترسيخ الوطنية وحب الوطن، ومن خلال برامج توعوية تتبنى المواطن في هذا الاتجاه.**

٦- **إن انهيار المنظومة القيمية والاجتماعية بسبب الحروب التي عاشها العراق أوجدت مواطناً غير صالح، ضعيفاً في انتمائه الوطني، وعديم الشعور بالمسؤولية، والازدواجية في الشخصية، تجعل من توفر العنصر البشري الكافي في خدمة ونجاح المشروع التنموي أمراً صعباً، ويؤكد ذلك ضعف الكادر المتوفر مع ندرة النزيه وفشل السياسي والإداري الذي يدير البلد، إن هذا يتطلب مشروعاً تنموياً بشرياً يضارع خطة التنمية المراد تطبيقها ليوفر الكادر الذي من خلاله يتم إدارة وتنفيذ ونجاح خطة التنمية.**

٧- **هناك كفاءات علمية عراقية كثيرة في مختلف التخصصات تعيش في الخارج، يمكن العمل للاستفادة منهم من خلال وضع استراتيجية تشجع عودة الكفاءات ، بعضها يدير مؤسسات مهمة، وهي تتمتع بكافة الحقوق والامتيازات في تلك البلدان فضلاً عن الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ترغب هذه الكفاءات في العودة من أجل المساهمة في بناء الوطن، لكن المفارقة أن كثيراً من الذين رجعوا لم تقدم لهم التسهيلات والامتيازات المشجعة لهم مما دفعهم إلى العودة مرة أخرى إلى الخارج، ولعل عدم الاستقرار السياسي وفساد نظام الحكم من خلال شغل المناصب وفق المحاصصة كان سبباً أساسياً في ذلك.**

٨- **تكوين مجلس اقتصادي يضم علماء الاقتصاد العراقيين في الداخل والخارج لرسم السياسة الاقتصادية للبلد شريطة عدم تدخل القرار السياسي فيه، أي يخضع لنظام مستقل كمجلس القضاء او سلطة البنك المركزي او المفوضية العليا .....**

٩- **اعتماد مبدأ التكنوقراط في إدارة المؤسسات الاقتصادية والذي يمكن يطور تلك المؤسسات بعد تشخيص نقاط الضعف ومفاصل الخلل، من خلال التكامل بين قطاعات البلد الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.**

١٠- **إن سيادة القانون من أساسيات نجاح التنمية الاقتصادية، لذا فان تفعيل وتطبيق القانون وروح القانون هو السبيل لنجاح وانجاح خطط التنمية الاقتصادية ، ان السبب الرئيس وراء عدم تهافت الشركات الاجنبية نحو العراق يعزى الى غياب سلطة القانون مما اثر سلبا على رسم خطط التنمية المرجوة.**

١١- من خلال القانون يتم مكافحة الفساد المالي والإداري الذي يستشري في دوائر الدولة، ويساعد على تسريع مكافحة الفساد دعم الدوائر الرقابية والقانونية، مثل المحاكم وهيئة النزاهة ومنظمات المجتمع المدني ودوائر المفتش العام والحفاظ على استقلاليتها.

١٢- العراق بلدا مصنفا من بلدان عالية المخاطر، وهذه الصفة كانت سببا رئيسا لعدم تقدم العراق اقتصاديا نظرا للعلاقة السالبة بين المخاطر والاستثمار، لذا فان تشريع قانون لحماية المستثمر الاجنبي والحفاظ على حقوقه يضمن خطوة ايجابية على المسار الصحيح ويكون سبباً جاذباً له، وغياب القانون يكون سببا طارداً، ان قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٦ وقانون الاستثمار لعام ٢٠٠٩ يشوبها كثير من الغموض واللبس تحتاج لإعادة صياغة، لكي نضمن استقطاب والشركات المستثمرة الاجنبية.

١٣- ضرورة الاستفادة من الشركات الأجنبية الرصينة في دعم مشاريع التنمية الوطنية والبنى التحتية، لما تتمتع به من خبرة وتقنية عالية وجودة عالية في الإنجاز، والكف من إعطاء تلك المشاريع إلى مقاولين محليين لا علاقة لهم بإدارة وتنفيذ تلك المشاريع، حيث أثبتت الوثائق والتحقيقات أن الكثير منهم تحت أسماء لشركات وهمية وتحت حماية أحزاب سياسية متنفذة، وإنهم جزء من منظومة الفساد المالي والإداري والسياسي من حيث هم شركاء المسؤولين مما ألحقوا ضرراً بالغاً بالمال العام والبنى التحتية.

١٤- الدعم الحكومي ضروري لتطوير القطاع الخاص، سواء كان دعما نقديا ام عينيا او من خلال اذلال العقوبات امام الشركات والافراد خصوصا البيروقراطية والروتينية المميتة في دوائر الدولة. وتوفير الفرص لتأهيل الكادر الإداري والفني الداعم من خلال التسهيلات المالية والقروض مع الاهتمام بتطوير التعليم في مختلف مراحله والتأكيد على مفهوم المواطنة وحرية الرأي والمعتقد، والتركيز على المعاهد الفنية والمهنية في إيجاد الكادر الفني الوسطي الذي تحتاجه المنشأة والمشروع والذي يعاني من نقص شديد بسبب تدهور التعليم وانتشار البطالة فضلاً عن الانشغال بالحروب والقتال.

١٥- تأكيد الدولة على الأمن والحرص عليه، والمقصود أمن الفرد والعائلة، والأمن المقصود هنا في أوسع مفاهيمه، أمن الصحة والمعيشة والضمان الاجتماعي والأمن الغذائي، متى يتحقق ذلك تكون الطمأنينة والاستقرار النفسي للمواطن، ويتحقق الإبداع وتتوفر الفرص لمشروع تنموي رشيد وكذلك أمن أصحاب الأموال والمشاريع وأمن المال العام ومن ثم أمن المجتمع ككل.

١٦- إن تأسيس قوات وطنية مهنية، تعمل على سيادة القانون وتفعيله والتشديد على تطبيقه وهذا يكون من خلال تثقيف المجتمع وتأهيله ثقافياً ومعرفياً ليكون دوره تكاملياً مع قوات الأمن، ومعالجة معوقات سيادة الأمن من حالات الفقر والبطالة والأمية.

١٧- الاهتمام بالعنصر النسوي، تأهيل المرأة وتعليمها، حل مشكلاتها المترتبة بفعل الكوارث والحروب، منحها الدور الملائم لها، المرأة لا تختلف عن الرجل لها دور فاعل في البناء والتنمية والإعمار، هي نصف المجتمع فلا يجب التفريط به فضلاً عن أن لها الريادة في تربية الجيل وبناءه، هي الأم والأخت والبنت.

١٨- التفاهمات الاقتصادية مع دول الجوار مهمة جداً لتطوير قطاع التجارة من استيراد وتصدير، والعمل على تشجيع مشاريع اقتصادية مشتركة تمهد الطريق للتكامل الاقتصادي ولتخفيف الأزمات السياسية بين أنظمة الدول المتجاورة لما فيه خدمة الطرفين.

١٩- المياه حاجة وطنية ضرورية لمشاريع التنمية الوطنية، وهي من المشكلات والأزمات التي تعاني منها كثير من دول اليوم، والعراق من الدول التي تعاني مستقبلاً من نقص كبير من المياه يؤثر على مستقبل مشاريع التنمية في العراق، ولما كانت تركيا هي المصدر الممول الرئيس لمياه العراق وترتبط بتجارة كبيرة مع العراق، لذا يتطلب الأمر عقد اتفاقيات خاصة بالمياه مع تلك الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية لما يضمن تدفقاً كافياً من المياه.

٢٠- العراق بلد سياحي، تزدهر فيه اقتصاديات السياحة وتدر عليه أموالاً طائلة متى ما أحسن التخطيط والاستثمار، هناك السياحة للمواقع التاريخية والآثار والمدن القديمة، والسياحة الدينية، إن تفعيل السياحة الدينية تتطلب إصلاحاً سياسياً من خلال حكومة وطنية، ذات نظام سياسي مدني وطني يحترم كل الديانات والطوائف والمعتقدات، ويوفر الظروف الملائمة، من بنية تحتية وقوانين لازدهار هذا المرفق الاقتصادي الحيوي المهم، وبدونه لا يمكن أن ينجح الاستثمار في هذا المجال.

٢١- دعم منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الخيرية الأهلية الفاعلة، ودوائر الإعلام في تفعيل دورها الرقابي على المؤسسات الحكومية والأجهزة التابعة للدولة من تشريعية وتنفيذية وقضائية، حيث يكون لهذه المنظمات تأثيراً على غيرها وحافزاً للجدية في العمل والمثابرة على الإنجاز وتحذيراً من المخالفات للتعليمات والقوانين.

٢٢- استنساخ تجارب سابقة تتبع أيدولوجيات وفلسفات سياسية بعيدة عن العراق، أو اتباع الوصايا اللبرالية الجاهزة لدول غايتها الاستفادة من تأخر العراق يساعد على إعطاء نصائح مغلوطة وغير مناسبة، نحتاج الى الواقعية في التعامل من خلال تفصيل نموذج للاقتصاد العراقي او بناء نموذج مدخلات –مخرجات لبيان اوجه العجز والنقص ومعالجتها بأساليب علمية منطقية لا بمظاهر خداعة.

٢٣- أجزاء ومكونات القرارات السياسية وهي حاصل جمع الظروف الآنية المحلية والدولية التي يتخذها السياسي نتيجة مداخلات سياسية معينة، قد لا ترتبط مباشرة بالمصالح الاقتصادية للبلد وفي أحيان كثيرة تتعارض مع تلك المصالح التي ترتبط بخطط قريبة أو بعيدة المدى مما تؤثر سلباً في تطبيق خطط التنمية وهذا حال العراق اليوم.

٢٤- إن النظرة السياسية لزيادة السكان تعني قوة الدولة وإمكان استغلال تلك الموارد البشرية في الدفاع عن البلد عند الحاجة، وحتى مع ثبات مشكلة الزيادة السكانية او عدمه فالقضية منوطة ببلد متطور وبلد غي متطور فقد اثبتت التجارب ان الزيادة السكانية في البلدان المتقدمة كانت سببا في عملية النمو المستديم، في حين ان تجارب دولا اخرى نامية كان التسارع في عملية الانجاب سببا في تعمق تخلف تلك الدول، العراق يزداد بمعدل ١٠٠٠٠٠٠مليون نسمة سنويا وهذا رقم قياسي بعد سنوات على هذا الحال سيصل العراق لنتائج غير محببة لذا ضرورة الالتفات الى هذا الامر خصوصا ان العراق يعاني من ضعف قاعدته الانتاجية.

٢٥- من ذلك نرى ضرورة أن يسير الإصلاح السياسي مع الإصلاح الاقتصادي بذات الوقت بحيث تكون مراحل بناء الديمقراطية متلازمة مع مراحل بناء الاقتصاد الحر عندها ستكون الصورة واضحة المعالم والابتعاد عن كل ما يعيق العملية التنموية في الاقتصاد والسياسة ضمن خطط موحدة ترتكز إلى الأساس النظري الذي انطلق منه البناء نحو الواقعية المطلوبة.

المصادر العربية

١- جلال معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وابعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية / جامعة الكويت، ١٩٨٣.

٢- جيرالد ماير، روبرت بولدوين، التنمية الاقتصادية، ترجمة يوسف الصائغ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٦٤.

٣- حجازي عبد الحميد الجزار، العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت، مجلة العلوم الاقتصادية، العددان ٦٣-٦٤، ٢٠١٣.

٤- حجازي عبد الحميد الجزار، العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت، مجلة العلوم الاقتصادية، العددان ٦٣-٦٤، ٢٠١٣.

٥- د. رواء زكي يونس، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي ، دار زهران، الموصل ،٢٠١٣.

٦- د. علي حسين حنوش، البيئة العراقية وسبل حمايتها، دار الشؤون الثقافية ط١، بغداد ٢٠١٣.

٧- د. علي حسين حنوش، البيئة العراقية، المشكلات والآفاق ، وزارة البيئة العراقية ص،٢٠٠٤ .
٨- د. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر، دار الملاك للفنون، ط٣، ٢٠٠٩.
٩- د. وداد احمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان ٢٠٠٢ .
١٠- زليخة بلنحاشي، التنمية الاقتصادي في المنهج الاسلامي، اطروحة دكتوراه، جامعة منتوري-قسنطينة/ كلية العلوم والتسيير الاقتصادية، الجزائر، ٢٠٠٧.
١١- كمال توفيق حطاب، رؤية اسلامية نحو التنمية، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٣٣، العدد ٢، الاردن، ٢٠٠٦.
١٢- محمد عبد المنعم عفر: السياسات الاقتصادية في الإسلام، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية القاهرة، ١٩٨٠.
١٣- مسح شبكة معرفة العراق، نظام مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية في العراق سنة ٢٠١١.
١٤- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن الحسني، محمود حامد محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض، ٢٠٠٦.

الدوريات

١- خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية، كانون الثاني٢٠١٣.

الاطاريح والرسائل

١- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصاديّة سياسياً في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان ،٢٠٠٨.

المواقع والبحوث الالكترونية

١- د. صلاح الدين فهمي محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية في الاسلام، الناشر المؤلف، كتاب منشور على شبكة المعلومات الدولية حسب الرابط www.alkottob.com.
٢- معهد السلام والاقتصاد على الموقع الالكتروني http://economicsandpeace.org/
٣- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام http://www.sipri.org.

English Reference

١. -FAO/WFP Crop, Food Supply And Nutrition Assessment Mission To Iraq, ٢٣ September ٢٠٠٣.
٢. (COSIT) Central Organization For Statistics And Information Tecnolpgy ,Jul ٢٠١٠.
٣. (IOM) International Organization For Migration ,Sep ٢٠١٠.
٤. FAO, Agriculture Overview, Feb ٢٠٠٩.
٥. FAO, Food Out Look, Global Market Analysis, Table ٣٨, May ٢٠١٢.
٦. FAO/WFP Crop, Food Supply And Nutrition Assessment Mission To Iraq,p٦, ٢٣ September ٢٠٠٣.
٧. FAO/WFP Crop, Food Supply And Nutrition Assessment Mission To Iraq,p٤٢, ٢٣ September ٢٠٠٣
٨. FAO/WFP Crop, Food Supply And Nutrition Assessment Mission To Iraq, ٢٣ September ٢٠٠٣.
٩. IAU, Information And Analysis Unit, Oct ٢٠١٠- .
١٠. IBID, Table ٣٩.
١١. Middle East Review of International Affairs, vol. ١٢,No.١(March ٢٠٠٨).

١٢. Middle East Review of International Affairs, vol. ١٢,No.١(March ٢٠٠٨).
١٣. WFP,VAM, Baseline Food Security Analysis In Iraq, Sep ٢٠٠٤.